"الانعكاسات الاستراتيجية لنشاط الشّركات الأمنيّة الخاصّة على مساعي بناء الأمن العالمي: دراسة حالة العراق"

Strategic implications of private security firms activity on building global security: a case study of Iraq

عبد الحق بن فرشيش



باحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية

جامعة الجزائر3

الملخص:

بعد تزايد المساعي الدّفاعية للدّول الكبرى، وتفاقم الأوضاع الفوضويّة المعارضة للأمن والسّلم الدّوليين، بالإضافة إلى التّعقيد القانوني وارتفاع مطالب المسؤوليّة الدّولية تجاه الجيوش النّظاميّة، ظهرت على مستوى السّاحة الإستراتيجية الدّولية ما يسمّى ب"الشّركات الأمنية الخاصّة"، ككيانات عسكريّة تختصّ بتصدير الوظائف ذات الشّأن الأمني والعسكري مقابل أرباح معتبرة.

هذه الشركات الّتي أُنشئت على أساس براغماتي، والّتي تضمّ العديد من الموظّفين السّابقين في القوّات المسلّحة النّظامية، كانت ولازالت تعاني من ضعف المرجعيّة القانونيّة التي تستند إليها في أعمالها، والّتي تمنحها الشّرعية الدّولية في آداء مهماتها، تسعى دوما أن تمنح لنفسها الحقّ في القيام بأعمال تبدو أنّها خارج إختصاصاتها، خاصّة وأنها كان يُنظر إليها على أنّها مصدر رئيسي لتصدير القوّات الّتي يسمّيها البعض ب "المرتزقة" لتُفشل بذلك محاولات تحقيق الإستقرار العالمي.

من هذا المنطلق، و كامتداد منطقي لنشاط هاته الشّركات، كانت "العراق" مع ما شهدته من عجز دفاعيّ وظروف محليّة صعبة في السنوات الأخيرة، موطئ قدم للشركات الأمنيّة الخاصّة الّتي ركّزت مهمّاتها على نشاطات الحماية الشّخصيّة وحراسة المباني الحكوميّة، بالّضافة إلى مصاحبة الإجتماعات الرّسمية في إطار دبلوماسيّة القمّة. وقد كان هذا كلّه وسط جوّ من نقص الشّرعية الوظيفية والسّند القانوني لهاته الشركات، رغم ما لاقته من تأييد واسع من مختلف الشّخصيّات لأعمالها.

الكلمات المفتاحية: الشركات الأمنيّة الخاصّة، الأمن القومي، الجيوش النّظامية، الأمن العالمي.

Abstract

After the increasing defensive endeavors of the major countries, and the worsening conditions of opposition to international peace and security, in addition to the legal complexity and high demands of international responsibility towards the regular armies, the so-called private security companies have emerged at the level of the international security companies as military entities that specialize in exporting jobs related to security and military in exchange for significant profits.

These companies, which were established on a pragmatic basis and that includes many former employees of the regular armed forces, were and still suffer from the weakness of the legal reference on which they are based in their work and which gives them international legitimacy in the performance of their tasks, always seeking to give themselves the right to perform activities that appear to be outside their competencies , Especially as it was seen as a major source for the export of mercenary forces, thus failing efforts to achieve global stability.

From this standpoint, and as a logical extension of the activities of these companies, Iraq, with its defensive deficit and difficult local conditions witnessed in recent years, has had a foothold for private security companies whose tasks focused on personal protection activities and guarding government buildings in addition to accompanying official meetings in the framework of summit diplomacy. All of this was in the midst of an atmosphere of lack of job legitimacy and the legal basis for these companies, despite the wide support it received from various personalities for their work.

Key words: private security companies, national security, regular armies, global security.

مقدمة:

تسعى الدّول في سبيل الحفاظ على مصالحها الوطنيّة، وتحقيق أهدافها الإستراتيجيّة إلى بناء منظومات عسكريّة دفاعيّة، هدفها التّصدّي لكلّ ما يهدّد سلامة الدّولة وأمنها. ومع ما هنالك من تباين بين مختلف الجيوش الوطنية، سواء من حيث البنية والحجم، أو من حيث القوّة والجاهزيّة القتاليّة،

إلّا أنّها تشترك في عنصر الإلتزام والتقيد بالقوانين، وهو ماقد يُثنيها أحيانا عن تحقيق المُبتغى الإستراتيجي لصانع القرار، والذي يصبّ في المصلحة القومية للدولة.

قصد تجاوز هاته القيود والعقبات القانونية، وسعيا لزيادة النّفوذ وكسب الأرباح الماديّة، ظهرت على مستوى السّاحة الإستراتيجيّة الدّولية بعض الشّركات ذات البعد الأمني العسكري، والّتي تضمّ طاقم عمل جلّه من الجنود النّظاميين السّابقين، لتعرض خدماتها الأمنية على الدّول الّتي تعاني من عجز في المجال الدّفاعي مقابل أرباح ضخمة.

على غرار العديد من المناطق الّتي تشهد الإنتشار الواسع لنشاط هاته الشّركات، تظهر "العراق" كمسرح إستراتيجي لجنود "الشّركات الأمنية الخاصّة"، مع ما تعانيه هاته الدّول من ضعف الميزان الدّفاعي وعدم الإستقرار المحلّي الّذي استدعى تدخّل هاته الشّركات برعاية أمريكيّة لتقديم خدمات الحماية والحراسة، الإستشارات الأمنية ... الخ.

الإشكالية:

بناء على ماسبق، يمكننا طرح الإشكالية التّالية:

ما مدى تأثير نشاط الشركات الامنية الخاصّة على مساعي بناء الأمن والسّلم الدّوليين؟

خطّة الدّراسة:

- مقدّمة.
- المحور الأوّل: الإطار الإيتيمولوجي للشّركات الأمنيّة الخاصّة.
- المحور الثّاني: نشأة الشركات الأمنية الخاصّة ومرجعيتها القانونيّة.
- المحور الثّالث: المهام المتعدّدة والدّور المتزايد للشّركات الأمنيّة الخاصّة في العراق.
- الخاتمة.

المحور الأول : الإطار الإيتيمولوجي للشركات الأمنية الخاصة.

تناولت الوثائق الدّولية التّعريف بالشّركات الأمنيّة الخاصّة، و قد كانت هذه الوثائق جزءا من التّقارير الدّولية لمقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بدراسة مسألة استخدام ما يسمى ب "المرتزقة" كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد بيّنت تقاريره إضطلاع هذه الشّركات بدورها في تقديم خدمات الأمن والإستشارة العسكريّة والدّعم اللّوجستي. كما بيّنت إضطلاعها أيضا بمهام قتاليّة في الحالات الّتي تدخّلت فيها ضدّ المتمرّدين أو لدعم عمليات الأمم المتّحدة.[1]

في أحدث تقارير المقرّر الخاصّ[2]، عرّف هذه الشّركات بأنّها "شركات تقدّم جميع أنواع المساعدة والتّدريب في مجال الأمن والخدمات الإستشارية، أي الّتي تُعطي الدّعم اللّوجستي غير العسكري، كما تشمل حرّاس الأمن المسلّحين والحرّاس العاملين في النّشاطات العسكريّة الدّفاعية أو الهجوميّة والنّشاطات المتعلّقة بالأمن في حالات النّزاع المسلّح أو في مجالات ما بعد النّزاع".[3]

تشمل خدمات هذه الشّركات كما عرّفتها وثيقة "مونترو" الّتي صيغت بالتّعاون بين الحكومة السّويسرية واللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر بوجه خاصّ توفير الحماية والحراسة المسلّحتين للأشخاص والممتلكات، مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها وإحتجاز السّجناء وتقديم المشورة أوالتّدريب للقوّات المحليّة أو لموظّفي الأمن.[4]

كما أن هناك العديد من المصطلحات التي تستعمل للدّلالة على هذه الشّركات ومن بينها:

1- الشركات العسكرية الخاصة Private military firms

2- الشركات الامنية الخاصة Private security companies

3- الشركات العسكرية الخاصة Private military companies

4- متعاقدو الخدمات العسكرية Private military providers

تتجسد خدماتها العسكرية في: الإستخبارات، التّدريب العسكريّ، الدّعم اللّوجستي، دعم أنظمة الأسلحة وتكنولوجيا المعلومات والإستطلاع بمختلف أفرعه. أمّا خدماتها الأمنية فتكون على شكل: الحماية المسلّحة للمواكب والمرافق، تدريب أفراد الشّرطة، تقديم الإستشارات الأمنية، إستجواب المتّهمين وإحتجاز السّجناء.[5]

لقد أظهرت مختلف الأدبيات والكتابات حول الشّركات الأمنيّة الخاصّة أنّ هذه الأخيرة أصبحت صناعة لا غنى عنها، ليس فقط في العمليات العسكرية الإستكشافية، ولكن أيضا للصّيانة اليوميّة والتّدريب ودعم المنظّمات العسكريّة الأكثر تقدّما في العالم، في الولايات المتّحدة على سبيل المثال تقوم الشركات الأمنية الخاصّة بسدّ الثّغرات في التنظيم العسكري وتنفيذ الدّعم العسكري

الروتيني واللوجستيات. كما تم إستخدام بعض الشّركات لتنفيذ عمليات الإستطلاع وجمع المعلومات الإستخباراتية والإحتجاز والإستجواب.[6]

المحور الثاني: نشأة الشركات الأمنيّة الخاصّة ومرجعيتها القانونيّة:

يُرجع البعض نشأة هذه الشّركات إلى الفترة الّتي أعقبت إنتهاء الحرب العالميّة الثانيّة وتحديدا عام 1946 عندما تأسست شركة Dyn Corp من قبل عدد من المحاربين القدامى في الحرب العالميّة الثانيّة، وكان نشاطها يقتصر على توفير أفراد يمتلكون خبرات فنّيّة في مجال صيانة الطّائرات العسكريّة، ويرجع البعض الآخر نشأة هذه الشركات الى الستينات عندما قام الكولونيل Stirling David بتأسيس شركة Watch Guard Internatinal عام 1967 الّتي اعتمدت على توظيف أفراد سابقين من القوّات الجويّة الخاصّة البريطانيّة للقيام بتدريب عسكري لأفراد قوّات دول أجنبية.[7]

إستنادا إلى الأدوار الّتي تقوم بها الشّركات الأمنيّة الخاصّة، والّتي كثيرا ما تتعارض مع القواعد والقوانين المنظّمة للعلاقات الدّولية، يسعى المجتمع الدّولي إلى تطوير إطار قانونيّ ينظّم عملها. إذ تعاني هذه الشّركات من ضُعف البُنية القانونيّة، وما يدلّل على ذلك هو وجود العديد من الدّول الّتي ليست لديها منظومة قانونيّة تمكّنها من تنظيم عمل هذه الشّركات ومحاسبة أفرادها في حال إرتكابهم إنتهاكات، فضلا عن التّعامل مع إشكاليات وجود شركات دوليّة تعمل على أراضيها.[8]

تبعا لتباين وإختلاف الرؤى حول مشروعية نشاط الشّركات الأمنية الخاصّة، فقد إنقسمت الآراء بهذا الخصوص إلى رأيين متعارضين:

1- الرأي المؤيد للشّركات الأمنية الخاصّة: يقف على رأسهم أصحاب هاته الشّركات والعاملين فيها، وقد أيّد هذا الطّرف عمل الشّركات الأمنية الخاصّة لعدّة إعتبارات أهمها: لافرق بين الشّركات الأمنية الخاصّة والشّركات العاملة في أي مجال إقتصادي آخر، وجود فوارق جوهرية بين ما تقدّمه هذه الشّركات من خدمات وأعمال ونشاطات ما يسمّى ب "المرتزقة"، وجود هذه الشركات يعزّز التحول الديمقراطي في الدّول التي تتدخّل فيها. ولهذه الأسباب وغيرها ذهب بعض فقهاء القانون الدّولي المؤيّدين لهذه الشّركات ووجودها إلى ضرورة سنّ تشريع ينظّم عمل هذه الشّركات، ويراعي جملة من الأمور لعلّ أهمها: تحديد الأعمال الّتي يُسمح للشّركات القيام بها، إخضاع جميع أنشطتها للقوانين الجنائيّة والمسؤوليّة المدنيّة، ضرورة تحديد جهة رقابيّة مسؤولة عن مراقبة هذه الشّركات.[9]

وقد كان الدّور الذي بدأت تضطلع به الشّركات الأمنية الخاصّة لتنفيذ مهام مختلفة في سياق النّزاعات المسلّحة، كالتّدريب والإستخبارات والإستشارات، وفي بعض الأحيان المهام القتاليّة، مدعاة لتصنيفها كواحدة من التحدّيات المعاصرة الّتي يشهدها تطبيق القانون الدّولي الإنساني، فالمركز

القانوني للأفراد المتعاقدين العاملين لحسابها وإختلافهم عن فئة المقاتلين من القوّات النّظامية لجهة الخضوع لقيادة هرمية، يُلغي دور القادة وواجباتهم في كفالة إمتثالهم لأحكام القانون الدّولي الإنساني، كما يودي بإمكانات مساءلتهم عما قد يرتكبونه من إنتهاكات لأحكام هذا القانون [10].

وعلى الرّغم من تعدّد الآراء الّتي تؤيّد هذه الشّركات، لا توجد في بريطانيا والولايات المتّحدة حاليا قوانين تحاكم هذه الشّركات. كما تسعى منظمات حقوقية لسنّ قوانين في تلك البلدان تتيح محاكمة أفراد هذه الشّركات على الجرائم الّتي يرتكبونها.[11]

2- الرأي المعارض: ذهب أنصار هذا الإتجاه إلى معارضة إنشاء هذه الشّركات وعدم مشروعيتها من حيث النّشأة والوجود، وأعدوا أفرادها مرتزقة، لأن وجود هذه الشّركات يضيّق على مساعي الأمن والسّلم الدّوليين. وقد إستندوا في طرح آرائهم هذه إلى جملة من الأسباب والمسوّغات لعلّ من بينها هو أنّ هذه الشّركات يدفعها تحقيق الرّبح وليس واجبُها الوظيفي. كما أن أفرادها لا يخضعون لنظام التسلسل القيادي المعمول به في الجيوش النظامية، ما ينتج عنه العديد من الإنتهاكات ليس للقانون واطراف الحرب فقط، بل لكلّ القيم والمبادئ الإنسانية.[12]

أمّا الضغوطات التي تتعرض لها هذه الشّركات من أجل تخفيض نفقاتها الّتي تؤدّي بدورها لاتخاذ قرارات تعرّض حياة طاقمها للخطر كالقتل الذي يؤدّي بدوره لزيادة التّوتّرات وعدم الإستقرار، هو أحد الأسباب الّتي دفعت أصحاب هذا الإتجاه إلى معارضة ممارسات هذه الشّركات. كما إستند أصحاب الرأي المعارض لهذه الشّركات في طرحهم أيضا على الجانب الإقتصادي، إذ يكون دفع الأجور لجنود وعملاء الشّركات الأمنيّة الخاصّة بالعملة الصّعبة وهو ما يؤثّر على عمليّة التّنمية الإقتصاديّة للبلد، في حين أنّ الأموال الّتي يحصل عليها أفراد الجيوش النّظامية للدّولة يُعاد صرفها داخل الدّولة ممّا يدفع عمليّة الدّفع الإقتصادية في هذه الدّول.[13]

المحور الثالث : المهام المتعدّدة والدّور المتزايد للشركات الأمنية الخاصّة في العراق.

من الأسس الواقعيّة لوجود الشّركات الأمنية الخاصّة في إقليم أيّة دولة، هو وجود قوة خارجية تتمتع بالنفوذ وترعى نشاط هذه الشركات. وفي حالة العراق تحديداً فإن الأساس الأوّل لوجود تلك الشّركات على إقليمه هو الإحتلال الأمريكي والدّول المتحالفة معه، ثم شرعنته بإصدار مجلس الأمن لقراره رقم (1483) لعام 2003 الذي إعترفت بموجبه الولايات المتّحدة وبريطانيا أنّهما دولتا إحتلال وتحمّلهما لما يترتّب عن ذلك من إلتزامات وفقاً لأحكام القانون الدّولي الإنساني، وقد رافق هذا الإحتلال

فراغ دستوري تمثل في تراجع سيادة العراق وإلغاء مؤسساته العسكرية والأمنية إلى جانب ظهور المقاومة المسلحة ضد الوجود الأجنبي.

وللأسباب أعلاه (الإحتلال الأجنبي، الغياب الحقيقي للمؤسّسات الأمنيّة العراقية، تسارع وتيرة العمليّات المسلّحة ضدّ قوات الإحتلال)، تعاقدت وزارة الدّفاع الأمريكية (البنتاغون) مع الشركات الأمنية الخاصّة لتقديم الخدمات لقواتها في العراق. وتطور أمر الإستعانة بتلك الشّركات لتوفير الحماية للشّخصيات والمنظّمات والشّركات العملاقة العاملة في مجال الإستثمار كشركات البترول، بل وحتى بعد إنسحاب تلك القوّات بتنفيذ الإتفاقية الأمنيّة الأمريكية–العراقية كانت الحاجة قد تزايدت لتوفير الأمن والحماية للأطراف المتعدّدة المتواجدة في العراق، ممّا شكّل بذلك حاجة ملحّة للبحث عن إطار رسمي تنظيمي يجري تطبيقه على وضع تلك الشّركات في داخل العراق.[14]

ربّما كانت الشركات الأمنية الخاصّة الّتي تشتهر بتقديم خدمات الحماية في أفغانستان والعراق هو النّشاط الّذي دفعهم في بعض الأحيان إلى عبور الخط بين أنشطة الحماية الدّفاعية والأنشطة القتالية.[15]

إذ تبنت إدارة الرئيس الأمريكي السّابق "جورج بوش"[16] بعد دخول القوّات الأمريكيّة إلى العراق سياسة توسيع الإعتماد على المتعهّدين الأمنيّين، وذلك لتقليل الخسائر البشريّة في الجيش النّظامي، ولما يخلّفه ذلك من معارضة شعبية، ومن جهة أخرى للإلتفاف على القيود القانونيّة الّتي تحكم عمل الجيش النّظامي. حيث إعتمدت القوّات الأمريكية على العديد من تلك الشّركات، و منها شركة "دانيكروب أنترناشونال" و "تريبل كانوبي" وشركة "بلاكووتر"، إذ كان الهدف من عمل هذه الشّركات في العراق توفير الأمن والحراسة للبعثات الدبلوماسية وتأمين حماية المطارات والتنسيق الأمني وحماية أنابيب النفط. كما شهدت السّنوات الأخيرة تزايدًا في التفويض للشّركات الأمنيّة الخاصّة من الدّول، وخاصّة الدّول التي تقوم بعمليات عسكرية. وبذلك، فإن هذا الأمر يتطلّب الإستعانة بخدمات هذه الشّركات كما هو الحال في الإستعانة بالقوات[17].

تنتشر عشرات الشّركات الأمنية الخاصّة في العراق، ويتمركز مناطق تواجدها في محافظات بغداد والبصرة وأربيل، كما يتركّز عملها على حماية بعض كبار الشّخصيات، فضلا عن البعثات الدبلوماسيّة والشّركات النّفطية. وبحسب ما صرّح به النّاطق بإسم وزارة الدّاخلية اللّواء "سعد معن" في حديثه لوكالة "يقين": "فإن هذه الشركات تتواجد بصورة رسمية، وأن وزارة الداخلية لديها ملف متكامل عن كلّ شركة أمنية عاملة في العراق". لافتا إلى أن جميع الشركات الأمنية الخاصّة العاملة في البلاد مرخصة.

وعن أعداد هذه الشركات المنتشرة في البلاد، أضاف "معن" أنّ هناك العديد من الشركات الأمنية الخاصّة في البلاد، لكن نشر أعداد تلك الشركات في وسائل الإعلام لن يضفي أيّ فائدة، إذ أنّ تواجدها جاء بناء على إتفاقيات وعقود مشروطة مع العراق، إلّا أن تقارير صحفيّة نُشرت مؤخّرا تشير إلى أنّ أعداد هذه الشّركات لا تقلّ عن 60 شركة، فضلا عن أن وزارة الداخلية لا زالت ترخّص مزيدا من الشّركات الأمنيّة الخاصّة وبصورة مستمرة .

تتعدد جنسيات الشركات الأمنية الخاصّة في العراق و تبعيتها، إذ أنّ هناك العديد من الشركات الأمريكية مثل شركة "إيجيس ديفينس" و"دين كورب" وشركة (SOC-SMG) و"إجيليتي لوجيستك"، وعشرات غيرها، وهي بالمطلق شركات أمريكيّة لها إنتشار كبير في العراق وبعض دول الخليج من خلال المكاتب الإقليميّة لها[18].

إذن، وكنتيجة لانحلال الآلة العسكريّة والمنظومة الإستخباراتية العراقية ومنظومة الدّفاع الّتي أصابها العطب بشكل واضح خاصّة بعد التدخّل الأمريكي، بالإضافة إلى حلّ قوات الجيش السابق إضافة إلى الأجهزة الأمنية بأمر من "بول بريمر"، أفرغ هذا كلّه السّاحة من أي تواجد أمني منظّم قد يشكل نواة جديدة لأي بناء حديث، وباعتبار أنّ القوّات القادمة من خارج الحدود ذات طابع عسكري واسع وكبر مساحة العمل العسكري، فإنّ مسألة حماية المسؤولين القادمين مع تلك القوّات كانت بمثابة الهاجس الأول لتلك القوّات ولاسيما المسؤولين والإداريين المدنين.

على هذا الأساس تم الإستعانة بالشّركات الأمنية الخاصّة، والّتي تعمل وفق نظريّات الدّول الغربيّة من حيث المهام والمسؤوليات بعيدا عن أصل موضوع التغيير الجاري في البلد، وهي ليست بمساس بتلك القضية بقدر ما يتعلق الأمر بحماية هدف خاص لهم بكل الوسائل، ومقياس النّجاح والفشل لتلك الشّركات في قدرتها على وضع الخطط في عملها بأفضل صورة للنّجاح بدون أيّ حساب للترتيبات الجانبيّة. حيث إنّ عدد الشّركات الأمنيّة في العراق يبلغ 23 شركة أمنيّة (تقريبا حسب آخر الإحصائيات)، وبكادر إجمالي قدره 3000 عنصر أمني فقط[19].

في العراق العديد من هذه الشّركات، البعض يقدّر إجمالي أفرادها - بمن فيهم المشتغلون في عمليات الدّعم اللّوجستي والخدمات المعيشيّة والتّرجمة - بحوالي 140 ألف مرتزق. عقود هذه الشّركات تتراوح مدّتها من ثلاث إلى خمس سنوات، وتدرّ أرباحا كبيرة. فشركة "بلاك ووتر" الأميركية على سبيل المثال تكسب في العام الواحد قرابة مليار دولار من عملها في العراق، وشركة "إجيس" البريطانية تربح حوالي ثلاثمئة مليون دولار. ويتقاضى العامل في هذه الشركات حوالي ألف دولار يوميا، في حين

يتقاضى الجندي الأميركي النّظامي من رتبة جندي عادي وحتى قائد فصيل مبلغا يتراوح من 1500 إلى خمسة آلاف دولار في الشهر .

ولارتفاع سعر العميل الأميركي والبريطاني تحاول هذه الشّركات تدريب عناصر من عسكريّين سابقين في عدّة دول نامية قبل تكليفهم بمهام في العراق. لذا فإن هذه الشّركات تحاول إكتساب الشّرعية بطرح أسهمها في البورصة، مثل شركة "آرمر غروب" البريطانية . حيث يخضع أفراد هذه الشركات لقانون ولا يمكن محاكمة المخطئ منهم، وفقا للمرسوم الذي أصدره الحاكم الأميركي السابق في العراق بول بريمر . قضية "المرتزقة" تفجّرت في العراق بشكل كبير بعد قتل أربعة جنود تابعين لشركة بلاك ووتر في شوارع مدينة الفلوجة في الحادي والثلاثين من مارس/آذار 2004، بعدها انتقمت هذه الشركة من أهالي الفلوجة واستخدمت في ذلك أسلحة فتّاكة مثل الفوسفور الأبيض. وفي عام 2005 كشف عدد من موظفي شركة "كاستر باتلز" للحراسة الخاصّة النقاب عن إطلاق زملاء لهم النّار على مدنيين عراقيين، وتحطيم سيارة كانت تقلّ عراقيّين بينهم أطفال لدى محاولتهم تفادي ازدحام مروري[20] .

كما يتطرق العديد من المحلّلين وعلماء السّياسة لخبايا الموضوع، ويأكدون مساهمة المقاولون الخاصّون في خدمة أساسية للجهود الأمريكية والدّولية الرّامية إلى إحلال السّلام في العراق. ومع ذلك، يثير إستخدام المقاولين المسلّحين العديد من المخاوف بما في ذلك الشّفافية والمساءلة. كما أن نقص المعلومات العامّة حول شروط العقود، بما في ذلك تكاليفها والمعايير الّتي تحكم التّوظيف والآداء، يجعل تقييم كفاءتها صعب.[21]

الخاتمة

يمكن القول بعد ما تمّ إستعراضه حول الشّركات الأمنية الخاصّة أن هاته الشّركات ومن خلال نشاطها في العراق، غيّرت الكثير من موازين القوى ومعادلات اللعبة الإستراتيجية في المنطقة،رغم أنّها تعاني بشكل مستمرّ من ضعف السّياق القانوني لأعمالها وبالتّالي تزايد المعارضة الدّولية والأممية لنشاطاتها، فضلا عن فقدانها الشّرعية الوظيفية في الأراضي التي تنشط على مستواها.

ومن خلال ما تم تناوله حول الموضوع يمكن إستخلاص مجموعة من النّقاط نوردها في ما يلي:

1- توصف الشّركات الأمنيّة الخاصّة بأنّها كيانات ربحية تقوم بمهمّات أمنيّة وعسكريّة لصالح دول أجنبية.

2- كانت ولاتزال الشّركات الأمنيّة الخاصّة تعاني من ضعف السّند القانوني الذي يكفل لها القيام بمهامها في إطار الشّرعية الدّولية.

3- أغلب العاملين في الشّركات الأمنيّة الخاصّة هم من المتقاعدين والعاملين السّابقين في القوات المسلحة النظامية.

4- يشهد القانون الدولي حاليا عدّة محاولات لدمج عمل هاته الشّركات في الأجندة العالميّة النظاميّة.

5- كانت مهمّات الشّركات الأمنيّة الخاصّة من بين أبرز مظاهر التدخّل الخارجي في الدّولة العراقيّة.

6- أصبحت جيوش هاته الشّركات تشكّل جزءا من المنظومة الدّفاعية العراقيّة.

7- شكّل الإنتشار الواسع للشّركات الأمنيّة الخاصّة تحدّيا حقيقيّا في وجه مساعي بناء الأمن والسلّم الدّوليين.

---

[1]- خديجة عرسان (2012)، **الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الانساني**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد الأول، ص.ص 491،492.

[2]- تقرير الفريق العامل في مسألة المرتزقة إلى الجمعية العام للأمم المتحدة لعام 29 ،2008كانون الأول.

[3]- خديجة عرسان، **نفس المرجع السابق**، ص 492.

[4]- the Montreux document pertinent international legal obligations and good practices for States related to operations of private military and security companies during armed conflict, 17 September 2008.

https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/20192511-montreux-document_EN.pdf

[5]- عمار رضوي (2015)، **تصاعد شركات الامن الخاص في الشرق الاوسط، حلقة نقاشية بعنوان "الامن الاقليمي واستقرار اقتصادات الشرق الاوسط"**، ص.ص 05-07.

[6]Asegilijeostensen , tor bukkvol(2018), **Russian use private military and security companies- the implications for European and Norwegian security,**Michealsens institute, P,P 7.8

[7]- عمار رضوي، **نفس المرجع السابق**، ص،ص 11، 12.

[8]- **المرجع نفسه**، ص.ص 22، 35.

[9]- علي حمزة عسل الخفاجي (2014)**،التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الامنية الخاصة في العراق –دراسة تحليلية-**، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية، المجلد 22، العدد 6، ص،ص 1268.1269.

[10]- خديجة عرسان، **نفس المرجع السابق**، ص 489.

[11]- محمد عبد العاطي، **شركات الامن الخاصة في العراق**، 18 سبتمبر 2007، الجزيرة اطلع عليه في 21 نوفمبر 2019 على الساعة 22:37.

[12]- علي حمزة عسل الخفاجي، **نفس المرجع السابق**، ص 1271.1270.

[13]- **المرجع نفسه**.

[14]- مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية، العدد الاول ، السنة الثامنة، 2016، ص 407.

[15]. Asegilijeostensen .tor bukkvol, O, cit, p 08.

[16]- الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية.

[17]- علي حمزة عسل الخفاجي، **نفس المرجع السابق**، ص 1253.

- وكالة يقين للانباء، **الشركات الامنية الخاصة في العراق ما اعدادها وما اهدافها ؟** ، 19 يونيو 2019، اطلع عليه يوم 21 نوفمبر 2019 على الساعة 22:18[18]

- عدنان الصالحي، **الشركات الامنية في العراق.. ضبابية الهوية وكارثية العمل**، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث، الاحد 06 آذار 2016، اطلع عليه في 21 نوفمبر 2019 على الساعة 22:26 [19]

[20]- محمد عبد العاطي، **نفس المرجع السابق**.

[21]- jennifer k. elsea, **private security contractors in iraq background**,Legal status. And other issues, Crs report for congress, August 25. 2008, P 02.